المستخلص

على الرغم من أنّ التركمان يمثلون المكون الرئيسِ الثالث للبلاد بعد العرب والأكراد (وفقا للدستور العراقي الحالي)، إلا أنهم مستبعدين من التمثيل في مفاصل الدولة بما يمثل ثقلهم الحقيقي في البلاد، حيث قامت الولايات المتحدة والقوى السياسية العراقية التي تحكمت بالمشهد السياسي في هذا البلد منذ العام ٢٠٠٣، باستبعاد التركمان عن إدارة الدولة العراقية، وجرى اضعاف دورهم في العملية السياسية، كما شهدت المناطق التركمانية تغييراً ديمغرافياً جديداً بحجة اعادة المرحلين الكرد الى مناطقهم، حيث شهدت المناطق التركمانية عمليات ارهابية مستمرة، بسبب الفراغ الأمني الحاصل نتيجة الخلافات القائمة بين الحكومة المركزية وادارة اقليم كردستان، وقد وقعت ابشع تلك العمليات عند اجتياح تنظيم داعش الارهابي أغلب المناطق التركمانية، وقيامه باعتداءات جسيمة تصل الى حد جرائم الإبادة الجماعية، ومحو الهوية القومية والتطهير العرقي، وخطف النساء واغتصابهن، وخطف الأطفال، وتدمير وسرقة كافة ممتلكات المواطنين التركمان ومصادرتها، وتدمير أماكنهم الأثرية والتاريخية، لقد تعرض التركمان للتجاوزات والانتهاكات والحصار والنزوح الجماعي في الكثير من مناطقهم، الممتدة من تلعفر الى مندلي .

عملت الأطراف السياسية المسيطرة على السلطة في البلاد بعد عام ٢٠٠٥، على إذابة التركمان داخل الهويات المذهبية (شيعية وسنية)، وحيث إن هذه المحاولات لم تأتِ من أجل منح التركمان حقوقهم ؛ وإنما لأجل كسب وزيادة عدد أكبر من المناصب لمذهبهم، على حساب هذه المكون الأصيل الذي حافظ على انتمائِه الوطني، رغم تعرضهم المستمر لسياسات القمع والتهميش، وعلى الرغم من التصريحات المتكررة للمسؤولين والسياسيين العراقيين بضرورة إلغاء نظام المحاصصة الطائفية والعرقية، حيث يجب أن تكون القدرة والكفاءة هي الأساس لتشكيل الحكومة وبناء الهيكل الإداري للدولة، ولكن لم يتم تلبية هذه الدعوات، واستمر العرف السياسي الذي تم تطبيقه منذ عام ٢٠٠٥، باختيار رئيس الوزراء من الشيعة ورئيس الجمهورية من الكرد ورئيس مجلس النواب من السنة، كما جرى اختيار نواب لكل من هؤلاء الرؤساء بموجب المعيار نفسه، دون ان ينال التركمان نصيبهم من الاستحقاق القومي، سواء من ناحية تمثيلهم في الرئاسات الثلاث، أو في الدرجات الخاصة في الحكومة العراقية .

دولة المواطنة أمل يتمسك به التركمان، حيث يرى التركمان العراقيون أن السبيل الوحيد لتحقيق حقوقهم هو دولة قائمة على المواطنة وسيادة القانون، يعيش فيها الجميع ويشارك فيها دون أن يتم استبعادهم وتهميشهم، فالتركمان يسعون لفرض احترامهم ونيل حقوقهم مثل أي قومية أخرى في العراق دون المساس بوحدة هذا البلد، حيث تم بناء السياسة التركمانية على أمل بناء وطن ديمقراطي حقيقي

ذي سيادة، تحكمه حكومة مركزية قوية، تحافظ على خصوصيات المكونات وتشركهم في إدارة الدولة، وتوزّع خيرات البلاد على مواطنيه على أساس نظام عادل.